

## تزویج القاصراتٍ بين الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية العراقي

### دراسة مقارنة

د.نوري حمه سعيد حيدر الهموندي

مدرس مادة الأحوال الشخصية وأصول الفقه بجامعة جيھان - مجمع السليمانية- العراق

#### الملخص:

تناولت في هذا البحث موضوع تزويج القاصرات كظاهرة في بعض المجتمعات الإسلامية حيث يقوم أولياء الأمور بتزويج الفتاة قبل السن المحددة قانوناً، بدعوى أن الدين أجاز ذلك مستدلين بأحاديث وأثار رويت عن الصحابة الكرام، غير مراعين تغير الزمان والمكان اللذين تتغير معهما الأحكام، وأشارت إلى آفوال الفقهاء في جواز تحديد سن الزواج بقانون، مراعاة للمصلحة العامة وتفادياً للمفاسد التي تترتب على هذه الظاهرة، وكل ذلك من منظور الفقه الإسلامي مقارناً بقانون الأحوال الشخصية العراقي وتعديلاته تطبيق القانون في إقليم كوردستان، ففُهمت بوصف الظاهرة وتحليلها وبيان الأضرار النفسية والجسدية والاجتماعية التي تترتب عليها، والبحث عن أسبابها لوضع السبل الكفيلة للحد منها، وفي ختام البحث جمعت عدداً من النتائج التي توصلت إليها، وقدّمت جملة من التوصيات والمقترنات التي تهدف إلى إنهاء معاناة القاصرات من أساسها بمعالجتها أسبابها، على أمل أن تجد آذاناً صاغية وقلوباً واعية، فتشعرن من الأحكام ما تحفظ كيان أسرنا التي هي أساس المجتمع.

#### پوختنه:

ئەم تۈزۈنە وەيە باس لە دىياردى بەشۇ دانى كچانى پېشته مەنى ياساى دەكەت لەھەندى كۆمەنگاي ئىسلامىدا، كاتى بە خىۆكەر ھەندەستىتىبەم كاره بە بهانەئى ئەوهى ئازىنى پېرۇزى ئىسلام رېكەرى پېداوه و ھاۋەلانى پېغەمبەر درودوسەلامى خوايلى بىت ئەنجامىيەنداد، بى ئەوهى رەچاوى گۇرانىكەت وشۇين بکەنكەكارىكەرى زۇريان ھەيە لە سەرگۇرانى حۆكمەكان، وەتىيىدا ووتە ئازىيائى ئىسلام نەخستوته پو كە پېيان وايە پېكخىستى تەمەنى بەشۇدان بە ياسا ئەركى فەرمان رەوايە وشىيىك نىيە بېچەوانە شەرع بىت وكارىكە لە پېيان بەرزوەندى گشتىدا و پارستى كۆمەنگالە زيانە چاوه روانكراوه كانى ئەم دىياردىيە.

وەھەستاوم بەشیکردنەوەی ئەمەندازەدەیە بۇ وەستان لەسەر ھۆکارەکانى دۆزىنەوەی رېگەچارەي گونجاو بويان، وتىيىدا زيانە دەروونى وجهىستەيى و كۆمەئايەتىيەكاني ئەم كاردم باس كردۇ، وەلە كۆتايدا كۆمەلىك دەرنەنجام كۆكۈدۈتەوە، وەھەندى پىشنىازم خستوتە بەرچاوى خۇينەرى بەرپىز بە ئومىدى ئەوهى كەسىكى پەيوهندىدارلىقى پى بىكەۋىت و بە گۈيىھەكى دايمە لودلىكى ھۆشىيارەرە وەرىيگەرتىت، لە پىئناوادارشتنى ياسايسەك پىرۇزى رۆلى ئايىنۇ پىشەوايانى بىپارىزىت و مافى تاكەكانىش لە گرىيەستىكى ياسايسىدا دەستە بەركات.

### Abstract:

In this research, I discussed the issue of marriage of underage girls, which is that the marriage of women before the age specified by the law, based on the provisions of Islamic law allows it, without taking effect the difference of time and place, as the provisions vary according to time.

According to the scholars, it is permissible to determine the age of marriage under specific laws, in accordance with the public interest, and avoid the harm caused by this phenomenon.

The study of the provisions of Islamic jurisprudence compared to the legal provisions in the Iraqi Personal Status Law and the amendments that occurred in the Kurdistan region.

I analyzed this phenomenon and showed the psychological, physical and social damage it entails, and what are the reasonable solutions to this phenomenon and reduce it.

At the end of the research, I arrived at a set of findings and stated a set of recommendations to preserve the family entity in society and I hope to take it by legislator.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، إلى يوم الدين وبعد...

تُعد الأسرة لبنة من لبنات المجتمع الإسلامي التي تقوم عليها، ولذلك عنى بها الإسلام أعظم عناية، وأهتم بأسس تكوينها اهتماماً عظيماً، كما أكد على تعميق أسس ترابطها، وما يؤدي إلى تماستها واستمرارها.

كما أن الزوجين هما عماد الأسرة، وحجر الزاوية الأساس للمجتمع، فإن الله سبحانه وتعالى شرع الزواج ووضع له نظاماً يحفظ به النوع البشري، قال تعالى: ((يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً)). [النساء: 1].

كما وضع ضوابط أخرى لتأسيس الأسرة المسلمة، تتمثل في اختيار الزوجين اللذين سيقومان ببناء أسرة ورعايتها، فمن هذا المنطلق يمكن إدراك أهمية موضوع (تزويج القاصرات) وهو مصطلح حديث؛ لأن الأصل عند الفقهاء هو زواج الصغيرة، وما يحيط به من سلبيات في واقعنا المعاصر، مما حدا ببعض الدول إلى وضع قانون يحدد فيه سنّاً معينة للزواج بالنسبة للذكور والإناث.

## أهمية الموضوع:

لا شك في أن زواج القاصرات ظاهرة اجتماعية يمكن أن تكون لها نتائج سلبية على الفتيات، وغالباً ما ينتهي هذا الزواج بالفشل مع وجود أطفال قد لا تعرف أمهم كيفية تربيتهم، وينتشر هذا الزواج في المناطق الريفية بشكل خاص، ولكن نسبة هذا الزواج تتفاوت من دولة إلى أخرى، فمصر واليمن تتصدران أعلى المراتب في زواج القاصرات، بسبب الفقر والبطالة اللذين يدفعان الأهالي إلى تزويج بناتهم مقابل مكافأة أو مصالح مادية، وقد يكون تقشّي الجهل من أهمّ أسباب موافقة الأهل على هذا الزواج على اعتبار أنه ستر للفتاة مهما بلغ عمرها.

ولقد ركزت منظمات المجتمع المدني - وخاصة تلك التي تعنى بحقوق المرأة في إقليم كوردستان - مؤخراً جهودها لمحاربة هذه الظاهرة عن طريق وسائل الإعلام، وقد تعاونت معهم الجهات المعنية وخاصة وزارة الأوقاف حيث عقدت ندوات في حدود مديرياتها لعلماء الدين بغية إيصال رسالة مفادها تجنب عقد الزواج خارج إطار المحاكم المختصة، وإن كان بقاء تزويج القاصرات كظاهرة اجتماعية في الإقليم ليس بأمر متفق عليه، نظراً لانتشار الثقافة والتعليم لدى أكثر أبناء شعبنا، فوضع المرأة قد تغير، وإيجارها على الزواج أصبح نادراً، لكنه ما زال يمارس في نطاق ضيق في بعض المناطق نتيجة لعادات وتقالييد موروثة.

## أسباب اختيار الموضوع:

إضافة لما ذكرته من أهمية الموضوع وخطورته، فقد كلفت من قبل إحدى مديريات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كوردستان بتقديم محاضرة عن الموضوع لخطباء المديرية؛ باعتباره ظاهرة في إقليم كوردستان، مما جعلني أنوسع في الموضوع لأجعله بحثاً علمياً يعم به النفع.

## منهج البحث:

اتبع في البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وهو الذي يهتم بتحديد الظاهرة وجمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تطويره، وقد قمت ببحث الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء بقاء هذه الظاهرة، وتتناول الآثار النفسية والأسرية التي تنتج عنها، والبحث عن حكمها في الفقه الإسلامي مقارناً بقانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ وتعديلاته.

المبحث الأول (التمهيدي): مفهوم تزويج القاصرات.

المطلب الأول: تعريف الزواج.

المطلب الثاني: تعريف القاصرة في الفقه الشرعي والقانوني.

### المطلب الأول: تعريف الزواج

أولاً: تعريف الزواج لغة:

الزواج لغة: هو اقتران أحد الشيدين بالأخر وازدواجهما أي صيرورتهما زوجا<sup>(1)</sup>.

ثانياً: تعريف الزواج اصطلاحاً:

1- الزواج في الاصطلاح الشرعي: عرف الفقهاء الزواج بتعريفات عديدة لعل أشهرها هو أن: ((الزواج عقد وضع لملك المتعة بالأنثى قصداً))<sup>(2)</sup>.

ولكن هذا التعريف حصر القصد من الزواج بالمتعة فقط، وهذا لا يتوافق مع مقاصد الزواج العظيمة.

ولعل التعريف الموضح للزواج عند الفقهاء المعاصرین هو: أنه عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة، وتعاونهما، ويحدد ما لكليهما من حقوق وما عليهما من واجبات<sup>(3)</sup>.

2- الزواج في الاصطلاح القانوني:  
عرف قانون الأحوال الشخصية العراقي في المادة الثالثة الزواج كما يأتي:

((الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً، غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل))<sup>(4)</sup>.

وقد تم تعديل المادة المذكورة ليكون التعريف كالتالي: ((الزواج عقد تراضي بين رجل وامرأة، يحل به كل منهما للأخر شرعاً، غايته تكوين الأسرة على أساس المودة والرحمة والمسؤولية المشتركة طبقاً لأحكام هذا القانون))<sup>(5)</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف القاصرة لغة وشرعاً وقانوناً:

القاصر في اللغة: هو الشخص العاجز عن إدراك الأمور على حقيقتها لصغر سنّه، أو هو: الشخص الذي وصل مرحلة من عمره ما زال قاصراً عن مرحلة البلوغ<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: (أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، ل.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ل.ت، 259)، ( مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، ل.ط، دار الدعوة، القاهرة، 405).

<sup>2</sup> (محمد بن عبد الواحد السيوسي، شرح الفتح القدير، ط2، دار الفكر، بيروت، ل.ت، 186/3).

<sup>3</sup> ينظر: (محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ل.ط، دار الفكر، بيروت، ل.ت ، 17).

<sup>4</sup> فاروق عبد الله كريم، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية، ط1، مطبعة جامعة السليمانية، 2004م ، 37).

<sup>5</sup> ينظر: (المصدر نفسه، 37).

<sup>6</sup> ينظر: (محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب، دار صادر، ل.ط، بيروت، ط1، 95/5)، ( محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، ل.ط، 1979م ، 509/1).

القاصر في الفقه الإسلامي: بعد الرجوع إلى كتب المذاهب الأربعة وجدت أن هذه المذاهب لم تورد تعريفاً للفاقد فهذا المصطلح لم يكن موجوداً لديهم إلا أنهم ذكروا موضوع تزويج الصغيرة، وتحثوا عنها بالتفصيل، ومجمل تعريفات الفقهاء المعاصرین يدور حول أنه الشخص الذي لم يستكمل أهلية الأداء، سواء كان فقداً لها كغير المميز أم ناقصاً كالمميز<sup>(7)</sup>.

أما في القانون العراقي: فقد حدد مفهوم القاصر في المادة الثالثة من قانون رعاية القاصرين رقم (78) لسنة (1980) وصفاً للشخص الذي يعتبر قاصراً وتسرى عليه أحکام القاصر وهو: ((1- الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد وهو تمام الثامنة عشرة من العمر...)). واستثنى حالات تتعلق بزواجه باذن المحكمة المختصة.

إذن القاصرة هي التي لم تبلغ السن القانونية المحددة للزواج بحسب قانون البلد التي تكون فيه.

### المبحث الثاني: حكم تزويج القاصرات في الفقه الإسلامي

#### المطلب الأول: مشروعية تحديد سن للزواج

#### المطلب الثاني: سن البلوغ الشرعي

#### المطلب الثالث: تزويج الأب ابنته القاصرة التي لم تبلغ البلوغ الشرعي

#### المطلب الأول: مشروعية تحديد سن الزواج:

يعتبر تحديد سن الزواج بسن معينة من قضايا الواقع المعاصر، وهي محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين.

فقد اتفقوا على جواز تقييد المباح للمصلحة، لكنهم اختلفوا في حكم تحديد سن معينة للزواج على مذهبين:

المذهب الأول<sup>(9)</sup>: جواز تحديد سن الزواج وتقييده بسن معينة، وأدلةهم على ما ذهبوا إليه من الكتاب والسنة.

أما الكتاب قوله تعالى: ((وَابْلُوْا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوْا النِّكَاحَ فَإِنْ آتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوْا إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ)) [النساء: 6].

والمقصود من قوله عز وجل: ((بلغوا النكاح)): هو صلاحية كل من الزوج والزوجة للزواج وتحمل مسؤولياته وتبعاته، وهذا ما ذهب إليه العديد من المفسرين والفقهاء، كما ذهبوا إلى أن البلوغ كما يكون بالعلامات الطبيعية وكذلك يكون بالسن<sup>(10)</sup>.

كما استدلوا من السنة النبوية الشريفة بأحاديث منها: ما رواه أبو هريرة ؓ عن النبي ﷺ أنه قال: ((لا تنكح البكر حتى تستأند ولا الثيب حتى تستأمر))<sup>(11)</sup>.

<sup>7</sup> ينظر: (وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدله، ط3، دار الفكر، دمشق، 1989م، 7/746).

<sup>8</sup> قانون رعاية القاصرين العراقي رقم (78) لسنة (1980).

<sup>9</sup> وهو ما ذهب إليه الشيخ ابن عثيمين، والشيخ عبد المحسن العبيكان، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور محمد النجمي، والدكتور ناجي العربي. ينظر: ([www.feqhweb.com/vb/t.18999.html](http://www.feqhweb.com/vb/t.18999.html)).

<sup>10</sup> ينظر: (الحسين بن مسعود البغوي، معلم التنزيل، دار المعرفة، لا.ط، بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن، ل.ت، 1/394)، (محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، دار الفكر، لا.ط، بيروت، ل.ت، 1/426).

ووجه الاستدلال: أنه لا يجوز تزويج الفاقدة التي لم تبلغ خمس عشرة سنة، فلا بد أن تكون بالغة راشدة حتى يتسرى أخذ إذنها ومشورتها، وذلك لا ينطبق على من لم تبلغ السن المعينة.

وإن الشرع أباح لولي الأمر اتخاذ كل ما فيه إصلاح لشأن الرعية، وفعل ما هو أدعى لحفظ المصلحة العامة، بشرط إلا يتعارض ذلك مع نص صريح في الكتاب أو السنة، فيتحقق له إصدار قانون لتحديد سن معينة، والحكم بعدم تزويج الفاقدات لأنعدام المصلحة في الغالب، وذلك من باب الأخذ بالسياسة الشرعية.

المذهب الثاني<sup>(12)</sup>: عدم جواز تحديد سن معينة للزواج، واستدل هؤلاء العلماء بأدلة من الكتاب والسنة.

أما الكتاب فقوله تعالى: ((وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِنُكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُنَبِّئُنَّكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْثُرُنَّهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغِبُونَ أَنْ تَكِحُوهُنَّ)) [النساء: 127].

ووجه الدلالة من هذه الآية أنها حثت على الزواج ورغبت فيه دون تحديد سن معينة له، حيث أفادت تزويج اليتيمة وهي لم تبلغ بعد سن البلوغ.

ورأوا أن الشريعة لم تضع حدًا لسن الزواج، ولم يرد نص شرعي بذلك، وأن تحديد سن الزواج بتشريع فيه مخالف للنصوص الشرعية وتقييد للمباح المطلق دون دليل.

أما السنة النبوية فحدث زواج النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة رضي الله عنها وفيه: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين، وأدخلت عليه وهي بنت تسعة))<sup>(13)</sup>.

قالوا: دل هذا الحديث بمنطقه على أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج بعائشة رضي الله عنها وكانت قاصرًا لم تبلغ الخامسة عشر من عمرها، وبالتالي يجوز تزويج الفاقدات دون تحديد سن معينة، و فعله صلى الله عليه وسلم تشريع لأمهاته.

الرأي الرابع: بعد عرض أدلة الفريقين نرى أن ما ذهب إليه الفريق الأول من تحديد سن الزواج بسن معينة هو الرابع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد سن الزواج يختلف من بلد لآخر بناء على الاختلاف في سن البلوغ، لأن تحديد سن الزواج تحقيق للمصلحة العامة، ودرء للمفسدة المترتبة على تزويج الفاقدات، ورعاية حقوق الأطفال.

#### المطلب الثاني: سن البلوغ الشرعي:

اختلاف الفقهاء في تقدير سن البلوغ على مذهبين:

أولاً: مذهب الحنفية: يرون أن الطفل لا يكون بالغاً حتى يتم له ثمانى عشرة سنة، ودليلهم قوله تعالى: ((وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتَيمِ إِلَّا بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَأْلَمَ أَشْدَهُ)) [الأنعام: 152]، وأشد الصبي في تمام ثمانى عشرة سنة، وأما الإناث فيكونن بلوغهن سبع عشرة سنة<sup>(14)</sup>.

<sup>11</sup>أخرجه البخاري في (كتاب النكاح: باب في النكاح، رقم 6567، 6/2555).

<sup>12</sup>وهو ما ذهب إليه فضيلة الشيخ ابن باز، والدكتور أحمد العسال، والدكتور مصطفى السباعي، والدكتور حسام الدين عفانة. ينظر: ([www.feqhweb.com/vb/t.18999.html](http://www.feqhweb.com/vb/t.18999.html)).

<sup>13</sup>أخرجه البخاري في (كتاب النكاح: باب تزويج النبي عائشة، رقم 3683، 3/1415).

<sup>14</sup>ينظر: (علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1982م، 7/172).

بيد أن القانون العراقي حدد (18) سنة لإكمالأهلية الذكر والأنثى على حد سواء إلا في حالات محددة ذكرها القانون<sup>(15)</sup>.

ثانياً: مذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية: قالوا: بأن بلوغ الصبي والفتاة هو في سن خمس عشرة سنة<sup>(16)</sup>.

وقالوا: بأن العادة جارية ألا يتأخر البلوغ في الصبي والفتاة عن خمس عشرة سنة، فيكون هو سن البلوغ الذي يصبح به الإنسان مكلاً وذلك بحكم العادة والمشاهدة<sup>(17)</sup>.

### المطلب الثالث: تزويج الأب ابنته القاصرة - التي لم تبلغ البلوغ الشرعي:-

ذكر بعض الفقهاء أن للأب تزويج الصغير والصغيرة مطلقاً بدون شرط<sup>(18)</sup>، وقد نقل بعضهم بالإجماع على ذلك بحجة أن كمال شفقة الأب دليل على وجود المصلحة، وهناك من يرى أن له ذلك ولكن بشروط، منها:

- 1- أن يكون الأب مشهوراً بالعدالة وحسن التصرف.
- 2- أن يزوجها من كفاء.
- 3- أن يزوجها بمهر المثل.
- 4- أن لا تكون هناك عداوة بينها وبينه<sup>(20)</sup>.

ولكن بعد البحث في كتب الإجماع لم نجد هذا الأمر مجمعاً عليه، وإنما محل خلاف بين الفقهاء، بل أن هناك رأياً آخر مخالف لا يحيي تزويج القاصرة على الزواج حتى تبلغ و تستأذن.

فقد نقل ابن حزم وغيره عن القاضي ابن شيرمة وعثمان البتي وأبي بكر الأصم أنهم قالوا: لا يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة دون البلوغ، لأنه لا يجوز له أن يجرّ بالبالغة على الزواج، فكيف بمن هي دون البلوغ، وموافقتها غير معترضة لأنها دون البلوغ، ويررون أن زواج النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة من خصوصياته<sup>(21)</sup>.

القول الراجح: بما أنه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان، ولا شك في أن الزمان قد تغير، والواقع أثبت أن تزويج البنات قبل البلوغ الشرعي أمر لا يحمد عقباه، لذا نرجح المذهب القائل بعدم جواز ذلك.

### الدليل على رجحان هذا القول:

أولاً: قوله تعالى: ((وابتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ)) [النساء: 6].

<sup>15</sup> قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة (1959) وتعديلاته، المادة السابعة الفقرة (1).

<sup>16</sup> ينظر: (علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الحاوي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999 م، ت: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، 346/6).

<sup>17</sup> ينظر: (المصدر نفسه، 346/6). يقول الآلوسي: حتى إذا بلغوا النكاح وصلحوا للإرشاد والتربية. ينظر: (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، دار إحياء التراث العربي، لا.ط، بيروت، لا.ت، 4/209).

<sup>18</sup> ينظر: (ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، لا.ط، بيروت، 2000م، 3/573).

<sup>19</sup> ينظر: (أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، لا.ط، بيروت، لا.ت، 9/190).

<sup>20</sup> ينظر: (ابن قدامة المقدسي، المغني، ط1، دار الفكر، بيروت، 1985م، 7/37).

<sup>21</sup> ينظر: (ابن حزم، المحلى، لا.ط، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لا.ت، 9/459).

والمقصود من قوله عز وجل: ((بلغوا النكاح)): هو صلاحية كل من الزوج والزوجة للزواج، وتحمل مسؤولياته وتبعاته، وهذا ما ذهب إليه العديد من المفسرين<sup>(22)</sup>، فلا يجوز دفع أموال اليتامي إليهم إلا إذا توافر فيهم العقل والبلوغ والرشد، فكيف بدفعهم إلى الحياة الزوجية التي هي أخطر شأنًا من التصرفات المالية بمجرد العقل والبلوغ.

ثانية: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((لا تنكح البكر حتى تستأذن...)), وجه الاستدلال في هذا الحديث هو أنه لا يجوز تزويج القاصر التي لم تبلغ خمس عشرة سنة، فلا بد أن تكون بالغة راشدة حتى يتسعى أخذ إذنها ومشورتها، وذلك لا ينطبق على من لم تبلغ خمس عشرة سنة.

#### الفرق بين العقد والدخول:

ترد كلمة الزواج بمشتقاتها أو النكاح من الصغيرة في كتب الفقه على معنيين:

الأول: عملية إجراء العقد والتي يقصد بها الفقهاء أنه لا يجوز للرجل معاشرة الصغيرة التي عقد عليها حتى تبلغ و تستطيع تحمل تبعات هذه المعاشرة.

والثاني: الدخول بالزوجة ويعني معاشرتها معاشرة الأزواج وتحملها تبعات هذا الزواج ويعبّر عنه أيضًا بلفظ البناء.

وبالتالي فإن الفقهاء كانوا سباقين في كيفية تنظيم التعامل مع الصغيرة، بينما كانت الأمم تزوج الصغيرة وتمكن منها زوجها، جعل الفقهاء الاستطاعة شرط التمكن، فلا يجوز لرجل أن يدخل بصغيرة ما لم تكن تستطيع تحمل تبعات هذه العلاقة الزوجية<sup>(23)</sup>.

#### المبحث الثالث: حكم تزويج الفاقرارات في قانون الأحوال الشخصية العراقي.

المطلب الأول: سن الزواج في القانون العراقي.

المطلب الثاني: عقد الزواج خارج المحكمة.

المطلب الثالث: تغيير عمر الفتاة في هوية الأحوال المدنية بالطرق القانونية:

المطلب الأول: سن الزواج في القانون العراقي<sup>(24)</sup>:

يختلف سن الزواج من بلد إلى آخر لكنه يتراوح بين (18-21) في أكثر بلدان العالم، وغالبية الدول العربية والإسلامية حددت ثمانية عشرة سنة من العمر لزواج الجنسين.

<sup>22</sup> ومنهم المفسر الحسين بن محمود البغوي. ينظر: (معالم التنزيل، مصدر سابق، 1/394).

<sup>23</sup> ينظر: (ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، 3/204)، (شهاب الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، 7/203).

<sup>24</sup> قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959) وتعديلاته تطبيقه من قبل برلمان إقليم كوردستان رقم (15) لسنة (2008). جدير بالذكر أن أغلبية الدول العربية حددوا سناً معيناً للزواج فالقانون اللبناني حدد (18) سنة للذكور و(16) للإناث، والقانون السوري حدد (18) سنة للذكور و(17) للإناث، والقانون الأردني حدد (16) سنة للذكور و(15) للإناث.

أما المشرع العراقي فقد اشترط في المادة السابعة في تمام أهلية الزواج: العقل، وإكمال ثمانى عشرة سنة إلا في حالات استثناء في المادة الثامنة والتي تنص على أنه:

1- إذا طلب من أكمل الخامسة عشرة من العمر الزواج فللقاضي أن يأذن به، إذا ثبت له أهليته وقابليته البدنية بعد موافقة وليه الشرعي، فإذا امتنع الوالي طلب القاضي منه موافقته خلال مدة يحددها له، فإن لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار أذن القاضي بالزواج.

2- القاضي أن يأذن بزواج من بلغ الخامسة عشرة من العمر إذا وجد ضرورة قصوى تدعو إلى ذلك، ويشترط لإعطاء الإنذن تحقق البلوغ الشرعي والقابلية البدنية<sup>(25)</sup>.

وقد تم تعديل هذه المادة في إقليم كوردستان ليعرف بموجبه سن طلب الزواج في الحالة المستثناء إلى (16) سنة<sup>(26)</sup>.

### المطلب الثاني: عقد الزواج خارج المحكمة:

من صور التحايل على القانون والتلاعب بها لتزويج القاصرة أن يتم العقد على الفتاة خارج المحكمة وتبقى في عصمة الرجل إلى أن تبلغ السن القانونية، ثم يسجل العقد في المحكمة المختصة على أنها عقد جديد، أو يتحملون تبعاته القانونية حفاظاً على حقوق الألّاد حفظ المواطنة والتعليم وغيرها.

ويُعدُّ هذا النوع من الزواج من أنواع الزواج العرفي، فهو عقد استوفى جميع أركانه وشروطه المعتمدة شرعاً في صحة عقد النكاح، وبه يثبت جميع الحقوق من حل المعاشرة الزوجية والنسب والتوارث وغيرها، بَيْنَ أَنَّه لَمْ يُؤْتَقْ فِي محاكم الأحوال الشخصية، فهو عقد خارج المحكمة.

وهذا العقد كما يقول ابن تيمية رحمة الله: لا يفتقر إلى حاكم باتفاق العلماء<sup>(27)</sup>، أما عدم توثيقه في المحاكم فلا يحدث خلاً في العقد، لأن الفقهاء جميعاً عندما عرفوا عقد الزواج لم يذكروا فيه التوثيق ولا الكتابة، حتى الفقهاء المعاصرون والقضاء.

يقول القاضي الشرعي المصري (حامد عبد الحليم الشريف): لأن الزواج عقد رضائي، وليس من العقود الشكلية التي يستلزم لها التوثيق، فالتوثيق غير لازم لشرعية الزواج أو صحته أو نفاده أو لزومه، والقانون لم يشترط لصحة الزواج سوى الإشهاد، والإشهاد فقط ولم يستلزم التوثيق<sup>(28)</sup>.

أما حكم الزواج العرفي قانوننا: فقد اشترط المشرع العراقي في قانون الأحوال الشخصية في المادة العاشرة الفقرة (5) منه أن يتم عقد الزواج داخل محكمة الأحوال الشخصية، وأن يسجل بسجلاتها الرسمية الخاصة، ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة كل رجل عقد زواجاً خارج المحكمة.

والغاية من إجراء عقد الزواج في المحاكم المختصة هي: توثيق الرابطة الزوجية وتجنب القضاء من الخوض في إجراءات إثبات عقد الزواج ونسب الأولاد إلى أبويهما، وحماية حقوق الطرفين وواجباتهم، كما أنه يمنع حالات الزواج بالإكراه، ويمنع تزويج بعض الأولياء لبنائهم في سن لا تؤهلهم للزواج، ويؤدي التوثيق إلى التثبت من سلامية الزوجين من الأمراض السارية والموانع الصحية.

<sup>25</sup> ينظر: (فاروق عبد الله كريم، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية، 75).

<sup>26</sup> المادة الخامسة الفقرة (1) من قانون رقم (15) لسنة (2008) قانون تعديل تطبيق قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959).

<sup>27</sup> ينظر: (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مكتبة ابن تيمية، ط2، دار ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد النجدي، 51/32).

<sup>28</sup> موقع جامعة الإيمان، اليمن، مقالة منشورة بعنوان: حكم الزواج العرفي، ليونس عبد الرب فاضل، بتاريخ 1/15/2013.

ينظر: ([www.jameataleman.org/main/articles.aspx?article](http://www.jameataleman.org/main/articles.aspx?article)).

وال المادة السابقة تم تعديلها فيإقليم كوردستان لتكون العقوبة أشد وينص التعديل على أنه: يعاقب بغرامة لا تقل عن مليون دينار ولا تزيد على ثلاثة ملايين دينار كل من أجرى عقد الزواج خارج المحكمة، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات إذا عقد خارج المحكمة زواجاً آخر مع قيام الزوجية<sup>(29)</sup>.

### سلبيات عقد الزواج خارج المحكمة:

إن عقد الزواج خارج المحكمة وإن كان شرعاً لكنه لا يسلم من السلبيات الآتية:

أولاً: أن كثيراً من الناس لا يسجلون عقود زواجهم في المحاكم إلا بعد فترة طويلة، وقد يتم الطلاق قبل ذلك مما يؤدي إلى ضياع الحقوق لصعوبة إثبات الزوجية.

ثانياً: أن إجراءات المحكمة تسبق القيام بعدد من الفحوصات الطبية المختبرية منها: فحص مرض نقص المناعة المكتسبة الأيدز (Hiv)، والتهاب الكبد الفايروسي (Hcv)، والتلاسيما، والأمراض الوراثية، والأمراض المعدية، وغيرها.

وعلم الدين غير مسئول عن هذه الأمور، فليس بإمكانه أن يحيل الناس إلى المراكز الطبية لإجراء هذه الفحوصات.

### كيفية تفادي إشكالية الواقع في المخالفة القانونية:

هناك اتجاه يميل إلى معاقبة العالم الديني الذي يتولى عقد الزواج خارج المحكمة بحجج أن المادة العاشرة من القانون استخدم فيها لفظ العموم (كل من...)، وهذا يشمل كل من ساهم في العقد، وهذا توجه خاطئ لا يجوز أن يحاول المشرع إقاء اللوم على العالم الديني الذي قام بواجبه وتجريمه قانوناً، فلا بد من إعطاء الدين دوره في إجراء عقود الزواج، وإن كان عقداً مدنياً كبقية العقود في انعقاده، لكنه ميثاق غليظ ومقدس، وعرف اجتماعي سائد في كل المجتمعات الإسلامية، من شأنه أن يسبق تسجيل العقد في المحكمة إجراؤه في مجلس، ثم تبدأ بعد ذلك إجراءات المحكمة.

لذا ينبغي العمل جاداً على وضع تشريع ما يسمى بـ(المأذون الشرعي) الذي يتعامل به العديد من المحاكم المختصة في الدول الإسلامية، والذي يسمح للعالم الديني أو من يقوم مقامه بموجب آلية محددة، وبالتنسيق مع المحاكم المختصة أن يتولى عقد القرآن وبيصر طرف العقد بواجباتها تجاه الطرف الآخر، ويوفر على الناس الكثير من العناء، وقد كان مشروع قانون مقدم إلى البرلمان في الإقليم في إحدى دوراته لكن لم تتم الموافقة عليه، فيجب العمل على تمرير مشروع قانون ينظم إجراء عقد الزواج وتسجيله في المحكمة المختصة.

وفي حال عدم الموافقة على المشروع من جديد فالأفضل قيام طرف العقد بإجراءات التسجيل في المحكمة ثم إجراء العقد الشرعي تقادياً للإشكاليات القانونية، وإن كنا نرى أن عقد الزواج في المحكمة المختصة وأمام القاضي الشرعي هو خير سبيل ويكفي لانعقاد الزواج، ولكن ينبغي الإشارة إلى إهمال بعض القضاة في التتحقق من الشروط التي يجب توافرها في الأركان، وأحياناً لا يتم إحضار شاهدي عدل في مجلس العقد، لذا يحرص الناس على أن يتولى رجل دين هذا العقد.

### المطلب الثالث: تغيير عمر الفتاة في هوية الأحوال المدنية بالطرق القانونية:

قد يكون العمر المسجل للقاصرة في هوية الأحوال المدنية (16) سنة مثلاً، ولكن علامات الصغر بادية على الفتاة، فيجب على القاضي في هذه الحالة التتحقق من عمرها ومدى صلاحتها للزواج، فهو ليس مجبراً على إعطاء الإنذن بل

<sup>29</sup> المادة السابعة الفقرة (5) من قانون رقم (15) لسنة (2008) قانون تعديل تطبيق قانون الأحوال الشخصية.

بإمكانه إحالة الفتاة إلى طبيب أخصائي لبيان كونها تصلح للزواج أم لا، فيحكم في ضوء التقرير الطبي بالموافقة على زواجهما أم عدم الموافقة<sup>(30)</sup>.

المبحث الرابع: أضرار هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع وأسبابها وسبل الحد منها.

المطلب الأول: أضرار هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع.

المطلب الثاني: الأسباب التي تقف وراء وجود الظاهرة.

المطلب الثالث: سبل الحد منها.

المطلب الأول: أضرار هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع:

تترتب على تزويج القاصرات أضرار يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولاً: تكشف التقارير الطبية تأثير الزواج المبكر على الوضع النفسي للقاصرات والقاصرات؛ فهناك فترة طفولة لا بد من إكمالها وإشباعها بحنان الوالدين والأسرة الأولى التي عاشا فيها، ولا يمكن ذلك في ظل المسؤوليات الجسمانية الزوجية والظروف المعقدة للحياة في هذا العصر.

وعيش مرحلة الطفولة في ظل حنان الوالدين إن مرت بسلام كبرت الطفلة لتصبح إنسانة سوية، لذا فإن حرمانها من الاستمتاع بهذه السن يؤدي عند تعرضها لضغوط إلى ارتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية مثل الهستيريا والفصام، والاكتئاب، والقلق، اضطرابات الشخصية، واضطرابات في العلاقات الجنسية بين الزوجين ناتج عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة مما ينبع عنه عدم نجاح العلاقة وصعوبتها.

ثانياً: إهمال التعليم وانتشار الأممية، فتزويج الفتيات في سن صغيرة يجعلهن يتربن الدراسة بسبب الزواج ومسؤولياته، ولا يقتصر هذا الجهل على الفتاة المتزوجة، بل يطال حتى أبناءها.

ثالثاً: أضرار صحية تتمثل في: أمراض مصاحبة لحمل صغيرات السن من أبرزها: حدوث القيء المستمر عند حدوث الحمل لدى صغيرات السن، وفقر الدم، والإجهاض، حيث تزداد معدلات الإجهاض والولادات المبكرة، وذلك إما لخلل في الهرمونات الأنثوية، أو لعدم تأقلم الرحم على عملية حدوث الحمل، ما يؤدي إلى حدوث انقباضات رحمية متكررة تؤدي لحدوث نزيف مهبلي والولادة المبكرة، وارتفاع حاد في ضغط الدم قد يؤدي إلى فشل كلوي ونزيف وحدوث تشنجات، وزيادة العمليات القىصرية نتيجة تعسر الولادات في العمر المبكر، وارتفاع نسبة الوفيات نتيجة المضاعفات المختلفة مع الحمل، وظهور التشوهات العظمية في الحوض والعمود الفقري بسبب الحمل المبكر، وأثار على صحة الأطفال منها: اختناق الجنين في بطن الأم نتيجة القصور الحاد في الدورة الدموية المغذية للجنين.

والولادة المبكرة أيضاً يصاحبها مضاعفات مثل: قصور في الجهاز التنفسى لعدم اكتمال نمو الرئتين، واعتلالات الجهاز الهضمي، وتتأخر النمو الجسدي والعقلي، وزيادة الإصابة بالشلل الدماغي، والإصابة بالعمى والإعاقات السمعية والوفاة بسبب الالتهابات<sup>(31)</sup>.

<sup>30</sup> ينظر: (فاروق عبد الله كريم، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية، 75).

رابعاً: أضرار اجتماعية تتمثل في: عدم القدرة على تحمل المسؤولية والتآكل مع المحيط الجديد، والتلائم مع شريك الحياة وكثيراً ما ينتهي بالطلاق.

وعدم اكتمال النضج الذهني يؤثر على القدرة على اتخاذ القرارات وما يتربّع عليها بالنسبة للعناية بالطفل وواجبات الزوج والعلاقة مع أقاربه.

علماً أن الصغر في السن وعدم القابلية على تحمل المسؤولية في الحياة الزوجية أحد أهم أسباب حالات الطلاق في جميع المجتمعات التي تشبع فيه هذه الظاهرة.

وجدير بالذكر أنه لا يوجد إحصاء دقيق يحدد نسبة زواج الفاقدات في إقليم كورستان، لكنها قليلة بالمقارنة مع دول الخليج العربي ودول شمال إفريقيا كمصر والسودان والمغرب، فالنسبة في هذه الدول في ازدياد مستمر خاصة مع تدني ظروف المعيشة وظهور الأزمات الاقتصادية.

#### المطلب الثاني: الأسباب التي تقف وراء وجود الظاهرة:

هناك أسباب عديدة تدفع أولياء الأمور إلى تزويج القاصرة لعل أهمها:

أولاً: الخوف من العار والفضيحة في مجتمعات تمنع فيها المرأة من الخروج والتعليم والعمل والاختلاط مطلقاً، ولا يمكن وضعها في قفص فهي إنسانة نشأت في الحلة وجلبت على إبداء زينتها، وخاصة في عصر التكنولوجيا فأصبحت بمقدورها التواصل مع الغير وإنشاء علاقات خارج إطار الأسرة، فأصبح من منظور أوليائهم-تزويجهن بعد البلوغ الشرعي خير سبيل لهم للتخلص من هذا الخطر الذي يقض مضجعهم، ويرفع عنهم هذا العبء.

ثانياً: يعد الفقر من أهم الأسباب المؤدية إلى زواج الفاقدات، والذي ينتشر بشكل كبير في المناطق الفقيرة، والتي يكثُر فيها عدد أفراد العائلة الواحدة، مما يؤدي إلى إجبار الأهالي لتزويج بناتهم في عمرٍ صغير، من أجل التخلص من مصروفهن، ونفقاتهن.

ثالثاً: العادات، والتقاليد، وتعتبر من الأسباب المؤثرة تأثيراً مباشراً في زواج الفاقدات، فتنتشر هذه الأفكار في المجتمعات التي تعتمد على الموروث الاجتماعي المرتبط بتزويج الفتيات بعمرٍ صغير، كجزء من العادات المتعارف عليها.

رابعاً: الجهل بالأضرار النفسية والاجتماعية لهذا النوع من الزواج، وعدم إدراك المخاطر التي تترتب عليه.

خامساً: الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية السمحنة، فأكثر هؤلاء يدعون الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم في زواجه من السيدة عائشة رضي الله عنها، وقد سبق أن نقلنا آراء بعض الفقهاء الذين رأوا أن ذلك كان من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم، كزواجه بأكثر من أربع، وجواز أن تهب امرأة نفسها له، وينبغي على علماء الدين توضيح أن الزمان قد تغير والأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان.

#### المطلب الثالث: سبل الحد من هذه الظاهرة:

وللحذر من هذه الظاهرة يمكن اتباع السبل الآتية:

أولاً: تحليل الظاهرة من جميع جوانبها لمعرفة أسبابها التي قد تكون اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، قبل النظر إليها من الجانب القانوني ثم العمل على معالجة هذه الأسباب.

<sup>31</sup> وفق تقرير للجنة الطبية بوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية إلى هيئة حقوق الإنسان منشورة في موقع جريدة الرياض

الخميس 5 فبراير 2009م - العدد 14836.

ثانياً: لا يمكن لأي تشريع أن يكون فعالاً بدون جملة من الأمور أهمها: استقلالية القضاء والتسريع بفض المنازعات الأسرية، ووجود سلطة تفدينية قوية، ونشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع.

ثالثاً: العمل على نشر الوعي بأهمية الثقافة الزوجية وفتح دورات تأهيلية للحياة الزوجية قبل الزواج.

رابعاً: التعاون الوثيق بين وزارة الأوقاف والجهات المعنية من خلال الوصول إلى تفاهمات مسبقة مشرعة بقانون للحيلولة دون انخراط علماء الدين في عقود عرفية تجري خارج المحاكم المختصة.

خامساً: تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وإيجاد فرص عمل لهم، لتلبية متطلبات الحياة الكريمة التي يسعى المواطن للحصول عليها، لا اللجوء إلى التحكم بمصدر رزقهم واحتراق أزمات اقتصادية تسعى السلطات الدكتاتورية من ورائها إلى إشغال الشعوب بكسب ضروريات الحياة، بإبعاداً لهم عن التفكير في السياسة، فإن ذلك من أسباب تزويف الفتيات القصر للتخفيف من أعبائهن على الأسر.

#### الخاتمة:

وفي الختام: فإن هذا الموضوع يستحق المزيد من الدراسة والبحث في أسبابه ومعالجته من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية، فهو موضوع مهم يتعلق بالأسرة التي هي لبنة من لبنات المجتمع، وينبغي أن تكون الدراسة جادة وواقعية بعيدة عن المشاحنات الفكرية والمزايدات السياسية، فلا يجوز إطلاق العنان لمن يسيء إلى الدين معتبراً أن كل التجاوزات على حقوق النساء نابعة من الشريعة، فليس كل العادات والتقاليد مصدرها الدين، وإن كنا لا ننكر التطبيق الخاطئ لبعض تعاليمه، ولكن تظل الشريعة الإسلامية بتعاليمها السمحنة حصننا لحقوق الأفراد في المجتمع إن طبقت كقواعد كليلة على جميع ميادين الحياة.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره: فإن المسلمين كان لهم فضل السبق الحضاري في تحديد سن الزواج بقانون قبل الغرب بأكثر من مائة وخمسين عاماً تقريباً، منذ أن أقر الفقهاء في منتصف القرن التاسع عشر تحديد سن الزواج بخمس عشرة سنة في المادة (986) من مدونة الأحكام العدلية التي وضعها الفقهاء إبان الدولة العثمانية<sup>(32)</sup>، في حين تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر (1979)م، وأصبحت نافذة المفعول في سبتمبر (1981)م، وقد قررت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في الفقرة (2) من المادة السادس عشرة: أن لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني<sup>(33)</sup>.

وهذا الرأي هو المعمول به في قانون الأحوال الشخصية المصري للمسلمين، فقد نصت المادة: (31) من القانون رقم (143) لسنة (1994)م بشأن الأحوال المدنية على الآتي: لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة... ويعاقب تأديبياً كل من وافق زواجاً بالمخالفة لأحكام هذه المادة.

وكان حرياً بالمشروع العراقي والكوردستاني أن يحدو حذو المشروع المصري في العقوبة لأن يحدد لهذه المخالفات أحكاماً أشد من بعض الجرائم التي وردت في قانون العقوبات.

<sup>32</sup> ينظر: (جمعية المجلة، مجلة الأحكام العدلية، ل.ط، كارخانه تجارت كتب، تحقيق: نجيب هواويني، ل.ات، (190/1).

<sup>33</sup> قانون الأحوال المدنية المصري رقم (143) لسنة (1994).

النتائج:

وقد توصلت في البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

أولاً: أن القاصر في الفقه الإسلامي هو الشخص الذي لم يستكمل أهلية الأداء، سواء كان فاقداً لها كغير المميز أم ناقصاً كالمميز.

أما في القانون العراقي فهو الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد وهو تمام الثامنة عشرة من العمر.

ثانياً: يجوز شرعاً تحديد سن للزواج، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف من بلد آخر بناء على الاختلاف في سن البلوغ، لأن تحديد سن الزواج تحقيق للمصلحة العامة، ودرء للمفسدة المترتبة على تزويج القاصرين، ورعاية لحقوق الأطفال.

ثالثاً: أن سن البلوغ الشرعي بحسب المذاهب الفقهية يتراوح بين (15-18) سنة، أما في القانون العراقي فقد اعتمد المذهب الحنفي وحدد إكمال (18) سنة للبلوغ كلي الجنسين، ولا يسمح بزواج ناقص الأهلية إلا في حالات حدها قانون الأحوال الشخصية في المادة الثامنة.

رابعاً: الرأي الراجح في الفقه الإسلامي والذي يتاسب مع مقاصد الشريعة هو أنه لا يجوز تزويج البنات قبل البلوغ الشرعي.

خامساً: يعد عقد الزواج خارج المحكمة من أبرز صور التحايل على القانون لتزويج القاصرين بالرغم من انعقاده شرعاً إذا توافرت فيه الشروط والأركان المطلوبة، وقد سعى المشرع العراقي للhilولة دون إجراء هذه العقود وذلك بمعاقبة كل أطراف العقد.

سادساً: إن مما تعارف عليه الناس منذ زمن بعيد أن يتم العقد عند رجل الدين ثم يشروعون بإجراءات التسجيل في المحاكم المختصة، وهو ما يؤدي إلى ضياع بعض الحقوق، وترتبط سلبيات جمة على هذا العرف الشائع، فيكون لزاماً على المشرع أن يوفّق بين رغبة الناس في حضور الدين جانباً من هذه العقود، وبين الإجراءات القانونية الازمة.

سابعاً: أن تزويج القاصرين وخاصة قبل بلوغهن الشرعي يؤدي إلى أضرار نفسية وجسمية واجتماعية عديدة، والجدير بالمجتمعات المتمدنة أن يجمعوا مع العقل والبلوغ الرشد ليتكلّم مشروع الزواج بالنجاح، ويؤتي ثماره المرجوة.

ثامناً: أن هناك أسباب عديدة تقف وراء بقاء هذه الظاهرة منها: اجتماعية واقتصادية وسوء فهم لأحكام الشريعة الغراء، وتغيرات قانونية تركت بدوافع أيديولوجية لتهميشه دور الدين في هذا العقد المقدس.

تاسعاً: أن هناك سبلاً كفيلة للحد من هذه الظاهرة، ينطاط تفعليها بالمؤسسات الدينية والقضائية والحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني، من خلال التنسيق والتعاون بينهم، ولا نغفل دور الإعلام الهداف في تبصير الناس بمخاطر هذه الظاهرة دون إيقاع اللوم على علماء الدين والشريعة.

النوصيات:

وفي ختام البحث أوصي بما يأتي:

أولاً: سن قوانين تجعل التعليم إلزامياً لحين إنهاء الدراسة الثانوية، الأمر الذي يقلل فرص تزويج الفتيات قبل إكمال الثامنة عشرة من العمر، فقد أثبت الواقع أن الفتيات اللاتي يتركن الدراسة أكثر عرضة للتزويج من غيرهن.

ثانياً: العمل على نشر الوعي والثقافة الدينية والقانونية عن طريق وسائل الإعلام وعقد الندوات، لجعل الناس يتوجهون إلى القاضي الشرعي لعقد الزواج، والعمل على تعين قضاة يكونون على مستوى عال من التفهّم في الدين والالتزام بتعاليمه، ليكونوا محل ثقة من العامة.

ثالثاً: عدم تضخيم مسألة تزويج الفاقدات وإعطائهن أكثر من حجمها، وذلك لأنها لم تعد كما كانت قبل عقدين من الزمن، فقد تخلى الناس عنها، وأصبح نطاق اللجوء إليها ضيقاً نقتصر على المناطق الفروية والقصبات، والأولى أن ينصب الاهتمام على مسائل جوهرية أخرى تتنظم أحوالنا الشخصية، وتحسن أوضاع أسر مجتمعنا.

رابعاً: من الممكن لوزارة الأوقاف أن تجيز عدداً من منتسبيها من حملة شهادات الدراسات الإسلامية لإجراء عقد الزواج، ولكن بعد القيام بالإجراءات التي تؤكد عدم وجود موانع صحية وقانونية، وأن يكون لهؤلاء سجلات رسمية توثق العقود وتسجل البيانات المطلوبة لديها.

#### المصادر والمراجع:

##### أولاً: مصادر الشريعة الإسلامية:

بعد القرآن الكريم.

1. الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط3، 1987، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
2. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى: شهاب الدين السيد محمود الأولسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لابط، لابط.
3. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر، دار المعرفة، لابط، بيروت، لابط.
4. فتح القدير: محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، لابط، بيروت، لابط.
5. معالم التنزيل: الحسين بن مسعود البغوي، دار المعرفة، لابط، بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن، لابط.

#### ثانياً: الكتب:

1. الأحوال الشخصية: محمد أبو زهرة، لابط، دار الفكر، بيروت، لابط.
2. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1982. المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين، لابط، دار الدعوة، القاهرة.
3. حاشية رد المختار على الدر المختار: ابن عابدين، دار الفكر، لابط، بيروت، 2000م.
4. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعى: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999 م، تحقيق: علي محمد معرض و عادل أحمد عبد الموجود.
5. شرح الفتح القدير، السيواسي، ط2، دار الفكر، بيروت، لابط.
6. الفقه الإسلامي وأدلته: وهبة الزحيلي، ط3، دار الفكر، دمشق، 1989م.
7. جمعية المجلة، مجلة الأحكام العدلية، لابط، كارخانه تجارت كتب، تحقيق: نجيب هواويني، لابط.
8. مجموع الفتاوى: أحمد بن تيمية، مكتبة ابن تيمية، ط2، دار ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد التجدي.
9. المحتوى: ابن حزم الظاهري، لابط، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لابط.
10. المغني: ابن قادمة المقدسي، ط1، دار الفكر، بيروت، 1985م.
11. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: محمد بن أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي، دار الفكر، بيروت، لابط، 1984م.
12. الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية: فاروق عبد الله كريم، ط1، مطبعة جامعة السليمانية، 2004م.

#### ثالثاً: المعاجم اللغوية:

1. أساس البلاغة: محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، دار الفكر، لابط، 1979م.
2. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، لابط، بيروت، ط.1.
3. المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومي، لابط، دار الكتب العلمية، بيروت، لابط.
4. المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين، لابط، دار الدعوة، القاهرة.

**رابعاً: القوانين:**

1. تعديلات تطبيق قانون الأحوال الشخصية من قبل برلمان إقليم كورستان رقم (15) لسنة (2008).
2. قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959).
3. قانون الأحوال المدنية المصري رقم (143) لسنة (1994).
4. قانون رعاية القاصرين العراقي رقم (78) لسنة (1980).
5. قاعدة التشريعات العراقية على شبكة الإنترنت. ([www.iraqlid.iq/identity\\_search.aspx](http://www.iraqlid.iq/identity_search.aspx))

**خامساً: التقارير والمقالات:**

1. تقرير للجنة الطبية بوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية إلى هيئة حقوق الإنسان منشورة في موقع جريدة الرياض الخميس 5 فبراير 2009م - العدد 14836.
2. مقالة منشورة بموقع جامعة الإيمان، اليمن، بعنوان: حكم الزواج العرفي، ليونس عبد الرب فاضل، بتاريخ 15/1/2013.

**سادساً: الاتفاقيات:**

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٨٠/٣٤) المؤرخ في (١٨) كانون الأول/ديسمبر (١٩٧٩) تاريخ بدء النفاذ: (٣) أيلول/سبتمبر (١٩٨١)م، وفقاً لأحكام المادة (٢٧).